

اللامركزية في عامها الثامن .. تنمية مشهودة و آمال معقودة

تففيذ أكثر من (15) ألف مشروع تيموي بكلفة تتريد عن 132 مليار ريال خلال خمس سنوات



الجمادي: المجالس المحلية المنتخبة وأجهزة السلطة المحلية أثبتت قدرة على قيادة العملية التنموية

يشارك فيه فون دون القفز على الواقع ودون المزايدة. وجاءت مبادرته الخاصة بتطوير النظام السياسي خاصة ما يتعلق منها بالانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وانتخاب المحافظين وإنشاء شرطة محلية وزيادة موارد السلطة المحلية للتمكن من القيام بمهامها التنموية بكفاءة عالية، ترجمة لحرصه على رعاية تجربة اللامركزية وتطويرها من أجل التنمية الشاملة في البلاد بداية فاعلة.. وهاهو الشعب يخطو اليوم خطوة هامة لأول مرة في تاريخه وذلك بانتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات وهو ما يمثل تمكين أبناء المحافظات من المشاركة في صنع القرار واختيار من يمثلهم ويتقنون بادائه قدرته على الاستجابة لاحتياجاتهم كونهم الأقرب إليهم وإلى مشاكلهم التنموية واحتياجاتهم من الخدمات الحكومية.

ويرى مراقبون أن خطوة انتخاب المحافظين ليست هدفاً بحد ذاتها رغم أهميتها ولكنها وسيلة لتدعيم اللامركزية ومؤشر نحو مزيد من الدور الفاعل للسلطات المحلية في المحافظات والمديرية لإدارة التنمية المحلية وتنفيذ المشاريع بكفاءة عالية وكلفة منخفضة وبشفافية كبيرة وهو ما يعني الحد من سلبات المركزية في الأداء التنموي خاصة ما يتعلق بالمشاريع التنموية والخدمية.

أكد فخامة رئيس الجمهورية حرصه على إنجاز تجربة السيادة التنموية المحلية. وأن تذهب أموالها وفقاً لما حدده القانون وتجنب أي إنفاق مخالف لذلك سواء للضيافة أو للعلاج أو غيره.

وشدد في أكثر من مناسبة على أهمية تواصل الجهود لتعزيز وتطوير هذه التجربة مستقبلاً. وأن هناك تصورات وأفكاراً يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بأداء السلطة المحلية إلى أفضل مما هو عليه الآن.

وعدا إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية في المحافظات والوحدات الإدارية.

كما دعا فخامة الرئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى تفعيل دوره الرقابي إلى جانب رقابة السلطة التشريعية من أجل تحسين أداء السلطة المحلية والسلطة التنفيذية. واعتبر أنه إذا وجدت رقابة فاعلة فإن كثيراً مما يطرح حول الفساد سوف يتحقیق.

للتنمية النابع عن تعبير حقيقي لاحتياجات المجتمع المحلي، ثم بتحديد هذه الأولويات وفقاً للملحات الكبرى ثم كيفية التخطيط وإدارة هذه الموارد بكفاءة وبفعالية مما يعني معه امتلاك السلطة المحلية في الوحدات الإدارية لبقدرات مؤسسية وبشرية مؤهلة للتعامل مع هذه الموارد ومؤهلة لإدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية بما يخدم ويبنى تطورات المجتمع.

وقال الحمادي « من أجل هذه القدرة المؤسسية والبشرية، تعمل وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع عدد من المانحين في مقدمتهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي وصندوق الأشغال العامة، على تجربة رائدة تشمل 48 مديرية في 8 محافظات تتمكن من خلاله هذه المديرية من امتلاك مكتبة مؤسسية وبشرية لإدارة التنمية تخطيطاً وتنفيذاً».

وأكد أن هذه التجربة قد حققت نجاحاً من خلال تقييم محلي ودولي، وأمكن لبعض من هذه المديرية أن تزيد من طاقاتها الاستيعابية لكفاءة استخدام الموارد بمعدل متوسط يصل إلى 200 ألف دولار بما يعادل 40 مليون ريال سنوياً وبنسبة نمو سنوي تقدر بنحو 20 بالمائة.

وأضاف: «إن واقع السلطة المحلية يشهد أن هناك حراكاً وأن عجلة التنمية المحلية من خلال أبناء المجتمع المحلي ومشاركتهم في إدارة التنمية قد بدأت تسير وبالتالي لا يمكن إيقافها وإنما المطلوب هو تعزيزها وتقويتها».

وقال «إن:» التركيز على جوانب التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يعزز من التنمية الوطنية الشاملة، ومع ذلك فالتنمية المحلية ليست مسئولية السلطة المحلية منفردة فهي مسئولية مجتمعية تتشارك الأذوار فيها فئات المجتمع المختلفة ويأتي في مقدمة ذلك منظمات المجتمع المدني التي يجب أن تركز على جوانب التنمية بمفهومها الواسع، والتي تصنفها عدد من المراجع بأنها «أي التنمية- عملية تغيير مخطط ومقصود يهدف إلى نهضة ورفق المجتمع بصورة مستمرة شاملة ومتكاملة».

وأضاف الحمادي: «وقد استهدف نظام السلطة المحلية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حيث نصت المادة 125 من قانون السلطة المحلية: على أن تخصص جميع الموارد لأغراض تمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية». ولعب إلى أن من أهم أولويات السلطات المحلية العمل على التخفيف من الفقر من خلال زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الأساسية للتنمية البشرية مثل الصحة والتعليم وكذا مشروعات البنية التحتية وأبرزها الطرق التي تساهم في رفع المستوى الاقتصادي المحلي كونها تتيح عملية انتقال السلع والخدمات، وزيادة نسبة التشغيل.

دلائل تنموية:-

وقال وكيل وزارة الإدارة المحلية المساعد لقطاع التنمية المحلية، ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على حجم الموازنة الاستثمارية للعام الجاري 2008 يمكن إدراك حجم التطور الذي يستلزم - بالطبع - أن تصاحبه كفاءة في الاستخدام لتوجيه هذه المخصصات نحو استثمارات تمثل أولويات للمجتمع المحلي».

وأشار إلى أن حجم الموازنة الاستثمارية المحلية للعام الجاري 2008 بلغت 51 ملياراً و555 مليوناً و691 ألف ريال وبنسبة زيادة عن العام 2007 بلغت أكثر من 70 بالمائة حيث كانت الموازنة الاستثمارية حوالي 31 ملياراً و48 مليوناً و858 ألف ريال.

وأوضح إلى أن العبرة لا تقاس بحجم المبالغ من حيث الوفرة أو الندرة بقدر ما ترتبط العملية بمنظومة متكاملة من الإجراءات تبدأ بالتخطيط التكاملي

الخطوة الأولى:-

لقد مثل صدور قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م انطلاقة لنظام اللامركزية، وبدء السلطة المحلية مسيرة التنمية، حيث شهد اليمن أول انتخابات للمجالس المحلية في فبراير 2001م، وتم بدء العمل بنظام المجالس المحلية المستقلة وفقاً للنصوص القانونية القاضي بتمتع الوحدات الإدارية بال شخصية الاعتبارية، وأن يكون لها ذمة مالية مستقلة وقدرة على إدارة مواردها ونفقاتها باستقلالية تامة.

هذه الاستقلالية التي اعطاها القانون لم يتركها مطلقاً وإنما خضعها للرقابة بمسئولياتها المختلفة، سواء الرقابة المجتمعية من قبل الناخبين وعبر ممثلهم في المجالس المحلية أو من قبل رقابة السلطة المركزية ممثلة بالأجهزة المركزية كل في مجاله، أو من قبل رقابة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أو حتى في نهاية المطاف الرقابة الدستورية من قبل السلطة القضائية أو مجلس النواب باعتباره سلطة تشريعية ورقابية وفقاً للدستور.

كما حصر القانون الاستقلالية للسلطات المحلية في إدارة مواردها ونفقاتها، التي تعود بالنفع العام على المجتمع ككل وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتعمل على مكافحة البطالة والتخفيف من الفقر.

وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي المشاريع التنموية المحلية التي تم تنفيذها خلال الأعوام 2002م- 2006م بلغت أكثر من 15 ألف مشروع تنموي في المجالات الخدمية والانمائية المختلفة بتكلفة اجمالية تزيد عن 132 مليار ريال.

قدرة على قيادة العملية التنموية:-

ويؤكد الوكيل المساعد بوزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية محمد حمود الحمادي أن المجالس المحلية المنتخبة وأجهزة السلطة المحلية أثبتت خلال السنوات الماضية للتجربة قدرة على قيادة العملية التنموية وإدارة الشؤون المحلية والتصدى للمشكلات وحشد الموارد المالية المحلية لإحداث التنمية الشاملة وأحياناً حاجات المجتمع المحلي من الخدمات الأساسية.

الهيئات الناخبة في عموم محافظات الجمهورية تتجه إلى صناديق الاقتراع اليوم لانتخاب المحافظين

التعرف على الموقع الانتخابي المعتمد من قبل وزارة الإدارة المحلية والمحدد بالصالة الرياضية بالمحافظة.

فيما أكد رئيس اللجنة الاشرافية لانتخاب محافظ ابين منصور البطاني أن عملية استقبال الهيئة الناخبة ومنح بطائق المشاركة تسير بشكل ايجابي حيث يبلغ اجمالي اعضاء الهيئة الناخبة 221 عضواً، مشيراً إلى أن 15 مراقبا محليا ودوليا سيراقبون العملية الانتخابية.

إلى ذلك اطلع محافظ ابين محمد صالح شعلان على ترتيبات انتخاب المحافظ الجديد المقرر إجراؤه اليوم السبت، مشيداً بالتجربة الديمقراطية الجديدة ودورها في الدفع بعجلة التنمية إلى الامام.

وفي محافظة شبوة استلمت الهيئة الناخبة بالمحافظة البالغ قوامها 338 عضواً بطائق المشاركة لخوض غمار أول تجربة ديمقراطية لانتخاب محافظ المحافظة التي انحصرت بين مرشحين اثنين.

وأكد رئيس اللجنة الاشرافية بالمحافظة يحيى احمد الصبري استعداد الهيئة الانتخابية لاستقبال لخص غمار هذا المعترك الانتخابي الجديد، مشيراً إلى استلام أعضائها كافة المستلزمات والوثائق الخاصة بعملية مشاركتهم الانتخابية اليوم السبت.

وأشاد محافظ شبوة محمد علي الرويشان خلال زيارته لمقر اللجنة الاشرافية للانتخابات بالمحافظة بمستوى التحضيرات التي انجزتها اللجنة لانجاح كافة مراحل هذا الحدث الديمقراطي المتميز.

إلى ذلك اوضح رئيس اللجنة الاشرافية بمحافظة صعدة نعمان عبدالله العيس ان تم استكمال كافة الإجراءات والاستعدادات لليوم الاقترع لانتخاب محافظ المحافظة.

وقد وصل الناخبون البالغ عددهم 672 ناخباً إلى اللجان الفنية لاستلام بطائق المشاركة والارشادات التوضيحية لعملية الاقتراع الحر والمباشر، وكذا



النهائية التي تسبق الاجتماع الانتخابي المقرر إجراؤه اليوم السبت.

وقال: «تم تقسيم الهيئات الناخبة إلى مجموعتين وستكون هناك لجانان لإدارة عملية الاقتراع»، لافتاً أن عدد المراقبين على الانتخابات وصل إلى 20 مراقباً ومراقبة بصرف سفير العملية الانتخابية بصورة فنية وشفافة.

وأوضح رئيس اللجنة الاشرافية بعمران عبدالحميد السمت أن اللجنة استكملت كافة عمليات الاقتراع والفرز لانتخاب محافظ المحافظة.

وفي محافظة حجة استقبلت اللجنة الاشرافية بالمحافظة جموع الناخبين الوافدين من كافة مديريات المحافظة الـ 31 لممارسة حقهم الديمقراطي وانتخاب من يمثلهم في منصب محافظ المحافظة.

وقد وصل الناخبون البالغ عددهم 672 ناخباً إلى اللجان الفنية لاستلام بطائق المشاركة والارشادات التوضيحية لعملية الاقتراع الحر والمباشر، وكذا



المحافظ من محافظة الجوف اختير برئاسة الدكتور محمد السباني رئيس اللجنة وتم خلال الاجتماع مناقشة كافة الإجراءات للانتخابات المقررة صباح اليوم وذلك في قاعة الصالة المغلقة بالمحافظة - وقد تم صرف البطائق الانتخابية للناخبين والبالغ عددهم (458) ناخباً وناخبة وتغيب (68) من بين إجمالي عدد الناخبين (529) ناخباً وناخبة وفقاً لإحصائيات اللجنة الاشرافية وقد تم تجهيز كافة كباين ووثائق وصناديق الاقتراع حيث سيقيم بمرافقة الانتخابات لمنصب المحافظ (باب 18) مراقباً محلياً.

هذا وكانت اللجنة الاشرافية قد توجهت إلى مقر الاقتراع بالصالة المغلقة - باب منذ الساعات الأولى لكي يتم صرف البطائق الانتخابية للناخبين - وهذا وقد قام الأخ علي القيسي محافظ محافظة إب ومعه عدد من المسؤولين والقائدين الأمنية بزيارة تفقدية إلى مقر الاقتراع للاطلاع على كافة الاستعدادات والتقى برئيس وأعضاء اللجنة الاشرافية وحثهم على بذل

تتوجه اليوم إلى صناديق الاقتراع في الأمانة وعموم محافظات ومديريات الجمهورية الهيئات الناخبة لانتخاب أمين العاصمة صنعاء ومحافظي محافظات الجمهورية.

محافظات / صالح عكيور / محمد الجنداسي / عادل قائد / محمد الرواي / سيا:

العملية أو تسريب للنتائج قبل الإعلان الرسمي من قبل اللجنة الاشرافية ورفقها إلى وزارة الإدارة المحلية. وأكد العمل على توفير الأجواء المناسبة فيما يتعلق بالاقتراع بطريقة حرة وديمقراطية.

وفي مآرب بدأت اللجنة الاشرافية لانتخاب محافظ المحافظة منذ صباح أمس الجمعة باستقبال أعضاء الهيئات الناخبة للمجالس المحلية في مقر اللجنة الاشرافية وسيتم منحهم بطاقات المشاركة في العملية الانتخابية اليوم السبت يوم الاقتراع السري والمباشر لانتخاب محافظ المحافظة، كما تم أيضاً استقبال المرشحين وعددهم أربعة ومنحهم البطاقات لخوض المنافسة الديمقراطية على منصب المحافظ، وأكد طواف أن اللجنة الاشرافية شرعت في تجهيزات اللازمة ليوم الاقتراع الثلاثة مواقع رئيسية لاستقبال الهيئات الناخبة صباح اليوم السبت ونقلهم إلى مقر الاقتراع المحدد لإجراء انتخابات محافظ المحافظة.

وفي محافظة إب عقدت اللجنة الاشرافية للانتخابات لمنصب

صرح الأخ/ إقبال العلس رئيس اللجنة الاشرافية لانتخابات محافظ محافظة عدن قائلاً: أكملت اللجنة الاشرافية في المحافظة بالتعاون الكامل الذي أبدته قيادة المحافظة ممثلة بالأخ/ أحمد محمد الكلاحي الذي دال كل الصعوبات التي واجهتنا - التنضير للعرض الديمقراطي الكبير الذي ستنشده المحافظة.

وبعد أن فتحنا باب الترشيح تقدم للترشح (10) أعضاء وتبقى اثنان استكملا الشروط المطلوبة، ثم انسحب الدكتور/ محمد أحمد موسى العبادي، وبهذا تبقى المرشح الوحيد الدكتور/ عدنان الجفري الشخصية القيادية المعروفة في الأوساط العلمية والرسومية والشعبية.

وأضاف قائلاً: وبعد الترشيح تم فتح باب الطعون ولم يتقدم أي طعن وعندما أغلق باب الطعون تبينا المرشح وبدأنا التحضير. فيما يتعلق بيوم الاقتراع اليوم السبت في الساعة الثامنة صباحاً ستيبداً عملية الاقتراع.. قد قمنا بشكل من أشكال تسهيل مهمتنا ليوم الاقتراع بصرف البطاقات التعريفية التي بواسطتها سيبدل أعضاء الهيئة الإدارية الناخبة إلى قاعة الاجتماع هذه القاعة التي خصصت لكل من يختص بالعملية فقط والذين هم الهيئة الناخبة والمراقبون وسيد من وسائل الإعلام الذي يسعد لها. وكذا الأمور التي طلبناها من الهيئة الناخبة وهي الالتزام بالحضور في الوقت المحدد، والحضور بالبطاقة التعريفية والحضور دون سلاح وكذا عدم استخدام أجهزة المحمول حتى لا يكون هناك إزعاج بالنسبة لسير